

ثورة تموز/يوليو والمستقبل العربي

أحمد يوسف أحمد(*)

عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية،
ومدير معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة.

بعد عامين من الآن تبلغ ثورة تموز/يوليو الستين من عمرها، ومع ذلك فإن وتيرة الهجوم عليها من خصومها بمناسبة ودون مناسبة لا تهدأ، وهذا في حد ذاته دليل على عمق التحول الذي أحدثته في مصر والوطن العربي، وهو دليل كذلك على خوف قوى التخلف والتبعية من عودة النموذج الذي بشرت به الثورة، طالما أن النموذج المضاد قد صادف كل هذا الإخفاق وأوصلنا إلى حالة غير مسبوقة من التردّي، وهكذا أخذت قطاعات متزايدة من الشباب العربي تفتش بدافع من الإخلاص للوطن والأمة في خبرة الثورة عن مفردات الكرامة والعدل والتقدم.

قدمت ثورة تموز/يوليو خياراً بديلاً في زمانها للخيار السائد وقتذاك، الذي أوصل مصر إلى حالة من الفساد والظلم والضعف والهوان، ولما كانت الأمة العربية بكافة أرجائها تعيش الحالة نفسها، فقد كان خيار تموز/يوليو صالحاً للأمة بأسرها، ومن هنا لم تتفاعل معه الجماهير في مصر وحدها، وإنما امتد إشعاع النموذج الثوري وشرعيته إلى جميع أنحاء الوطن العربي. ومن الطبيعي أن يكون لهذا النموذج خصومه الذين أضيرت مصالحهم الطبقية ومكانتهم السياسية من مبادئ الثورة وممارساتها، وأن يشبع هؤلاء الثورة نقداً ولوماً وتجريحاً، لكن من غير الطبيعي أو المقبول أن ينسبوا إلى الثورة أوزار اليوم في الوطن العربي. ذلك أن ثورة تموز/يوليو توقفت عن أن تكون القوة المحركة للسياسة في مصر والوطن العربي منذ وفاة قائدها جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠ على نحو يقترب من أن يكون حالة استشهادية في سبيل حقن دماء الثورة الفلسطينية بعد أن اندلعت مواجهات مسلحة عنيفة بينها وبين السلطات الأردنية قبل وفاته بأيام. بعدها خرجت الثورة من ساحة الفعل الرسمي، وتحولت إلى فكرة ونموذج ثوريين يلهمان الحالمين

بمستقبل أفضل، وأكثر كرامة وعدلاً وإنجازاً، وذلك على الرغم من أن من تعاقبوا على الحكم بعد وفاة عبد الناصر كانوا حريصين على التمسّح بثورة تموز/يوليو، لكن ممارساتهم الواقعية أثبتت أن تمسّحهم هذا إنما كان بحثاً عن شرعية مفقودة، وليس إيماناً بالثورة ومبادئها. ولا شك في أن لهذا المعنى أهميته الفائقة في الدفاع عن الثورة ضد الهجوم الضاري والمستمر عليها، ذلك أن من يهاجمونها يعتبرونها مسؤولة عمّا آلت إليه الأوضاع المصرية والعربية الآن، وظني أن هذا شيء عجيب، فهل يجوز القول إن «أوزار» الثورة ما زالت باقية ومؤثرة بعد أربعين عاماً مرت على وفاة قائدها، وماذا كان يفعل هؤلاء «المخلصون» للوطن والأمة قرابة نصف القرن؟ وهل يجوز لهم - لو كانت الثورة مسؤولة حقاً عن أوضاع متردية أوجدتها - الادعاء بأنهم قد أخفقوا طيلة أربعين عاماً في علاج هذه الأوضاع والقضاء عليها؟ وهل سمع أحد يوماً أحد المسؤولين في الصين في عقد التسعينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال، يرجع مشكلة ما، يواجهها الصعود الصيني السريع، إلى مرحلة ما قبل ثورة ماو تسي تونغ في عام ١٩٤٩، أو سمع مسؤولاً إيرانياً الآن يلقي باللوم في ما يتعلق بالعوائق التي تواجهها الثورة الإيرانية في الوقت الراهن على عهد الشاه؟ أو حاول جمال عبد الناصر نفسه أن يفسر الهزيمة في عام ١٩٦٧ بميراث الحقبة الملكية التي لم يكن قد مرّ على انتهائها أكثر من خمسة عشر عاماً. في أربعين سنة إذًا، بل في أقل من ذلك، يمكن أن تقال دول وأمم من عثرتها، ويمكن أن تنفّذ مشروعات استراتيجية كبرى للمستقبل، فمتى يتوقف، إذن، هذا الاستخفاف بالعقول؟



ليل الأمة حالك الظلمة إذًا، وهو في شوق إلى «بعد يوليو» من جديد. هو في حاجة إلى هذا النزوع الاستقلالي الأصيل الذي جعلها تخوض معركة تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد قيامها مباشرة، وتنجح في مسعاها بمزيج من المقاومة المسلحة والدبلوماسية القديرة، وليل الأمة في مسيس الحاجة أيضاً إلى نظرة تموز/يوليو الشاملة إلى استقلال الأمة وحريتها، ومن هنا مساندتها المطلقة لحركات التحرر في كافة أرجاء الوطن العربي بالسلاح والتدريب والدعاية والمساندة السياسية، بعيداً عن الحسابات المرتعشة التي تسود النظام العربي الرسمي الآن، والتي نقلته من مرحلة التأييد الفعلي لمقاومة الاحتلال واحتضانها حتى مطلع سبعينيات القرن الماضي، إلى الاكتفاء بالمساندة اللفظية وبعض العون الاقتصادي في ما تبقى من القرن، إلى رفع الغطاء عنها تماماً في العقد الأول من القرن الحالي، بل واتهامها أحياناً بالتسبّب في زعزعة استقرار النظام العربي، كما تبدّى في الموقف من المقاومة العراقية بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، والمقاومة اللبنانية إبان العدوان الإسرائيلي في عام ٢٠٠٦، والمقاومة الفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهكذا تخلّى النظام العربي طوعاً أو كرهاً عن مصدر أساسي من مصادر قدرته على الفعل والتأثير وتحقيق الأهداف.

يتصل بهذا مبدأ أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» الذي استخلصه زعيم الثورة من رحم الهزيمة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، فإذا كانت تلك الهزيمة تعدّ إخفاقاً أكيداً في حقبة الثورة، فإن السنوات التالية للهزيمة مثلت ذروة استيعاب دروسها والقدرة على معالجة جوانب القصور. وتقدم خبرة الصمود وحرب الاستنزاف في السنوات من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ خير شاهد في هذا الصدد، فلقد أعيد بناء القوة العسكرية المصرية على أفضل نحو ممكن، وبلغ التصميم على استرداد الكرامة وتحرير الأرض مداه، وسُددت ضربات موجعة إلى قوات الاحتلال ألحقت بها خسائر فادحة، وسقط الشهداء من أجل معركة التحرير حتى أُجبرت إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار في آب/أغسطس ١٩٧٠. أما الآن، فإن الدوران لا يتوقف في الحلقة المفرغة للمفاوضات العنيفة التي لم ولن تفضي إلى شيء طالما بقي ميزان القوى الراهن بين إسرائيل والعرب، ومع ذلك فإن الإصرار على الماضي في التفاوض باق على حاله لأن المفاوضات صارت «أيديولوجية» بحد ذاتها، ولم تعد فعلاً سياسياً يقبل النقض والدحض والإلغاء. ولم تكن ثورة تموز/يوليو، بالمناسبة، ضد التفاوض، ولكن تفاوضها، كما في خبرة المفاوضات المصرية - البريطانية (١٩٥٣/١٩٥٤)، كان ينطلق من قاعدة القوة الضرورية لفرض المطالب العادلة على الخصوم.

بل إن النظام العربي الرسمي الذي بات واضحاً أنه يجفل من فكرة المقاومة المسلحة في حد ذاتها خوفاً على مصالح أنانية أو خشية إغضاب «الأصدقاء»، لم يعد قادراً حتى على المبادرة بتبني آليات أخرى للنضال لا تستند إلى استخدام القوة. ويبدو الموقف العربي الرسمي من حصار غزة كاشفاً في هذا الصدد إلى حد بعيد، فالنظام العربي الرسمي لم يملك في مواجهة هذا الحصار إلا الشجب والتنديد والمطالبة برفعه أو كسره، لكن أياً من دوائره لم يخطر لها أن تجرب الآليات غير العنيفة لزعة الحصار، بينما أدركت تركيا الرسمية على سبيل المثال أهمية هذه الآليات، فبسطت رعايتها ضمن قوى أخرى على «أسطول الحرية» الذي سببت ملابساته من بدايتها الجسورة إلى نهايتها المأساوية إرباكاً هائلاً لإسرائيل، بعد أن باتت قوى المجتمع المدني العالمي تستهجن سلوكها الهمجي، واضطرت كافة الدول بما في ذلك الصديقة منها لإسرائيل أن تعبر في الحد الأدنى عن استحالة استمرار حصار غزة، وتستنكر الأوضاع الإنسانية في القطاع، وتطالب بإجراءات لرفعه.

هذا التفكير الذي بادرت به دولة غير عربية هي تركيا كان غائباً عن الدوائر الرسمية للنظام العربي لأنها تفتقد إرادة المقاومة أصلاً، إذ المقاومة لا تأتي بالنضال المسلح وحده، وإنما تتعدّد أساليبها وصولاً إلى المقاومة السلمية المطلقة، ونعلم أنه كما تم تحرير الجزائر من خلال نضال عسكري دخل التاريخ من أوسع أبوابه، فإن الزعيم الهندي غاندي قد اختار أن يكون نضاله سلمياً لا تشوبه أدنى شائبة عنف، وتمكّن بهذا النهج من تحرير الهند من الاستعمار البريطاني. والقاسم المشترك بين الحالتين هو دون شك توفر إرادة المقاومة وتجذرها.

أدركت ثورة تموز/يوليو أن لا استقلال حقيقياً دون تنمية مستقلة، وسرعان ما اكتشفت أن النضال من أجل تحقيق التنمية المستقلة يقع في قلب النضال من أجل الاستقلال، وما ملحمة بناء السدّ العالي بخافية على أحد، فقد تركّزت آمال التنمية المستقلة في مشروع السدّ العالي الذي كان من شأنه أن يغير وجه مصر من خلال توفيره لمقومات نهضة زراعية وصناعية شاملة. ولأن قوى الهيمنة العالمية كانت تفهم المغزى الحقيقي لمشروع السدّ العالي فقد وقفت له بالمرصاد، وحجبت التمويل عنه، فما كان من قائد الثورة إلا أن اتخذ خطواته التاريخية في السادس والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بحيث تصبح شركة مصرية خالصة، فاستردّ بذلك الكرامة الضائعة والحقوق المغتصبة من ناحية، ووفر تمويلاً لمشروعه العملاق من ناحية أخرى. ولأن الضربة كانت أشدّ من أن تتحملها القوى الاستعمارية فقد ردّت بريطانيا وفرنسا متواطئتين مع إسرائيل بالعدوان العسكري على مصر في تشرين الأول - تشرين الثاني/أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦، لتدخل مصر ومعها الشعب العربي في كافة أرجاء الوطن العربي معركة تاريخية تهزم فيها المؤامرة الاستعمارية، وتؤرخ لبداية عهد جديد من العلاقات الدولية.



من ناحية أخرى، كانت العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان بنية الثورة، فثمار التنمية يجب أن تذهب إلى الجميع، وليس إلى حفنة ضئيلة تهيمن على مقدرات المجتمع بأسره، ومن هنا كانت قرارات الإصلاح الزراعي بعد أقل من شهرين على قيام الثورة، والقرارات الاشتراكية في عام ١٩٦١، ناهيك عن مجانية التعليم والخدمات الصحية وتخفيض أجور المساكن، الأمر الذي قرّب من الفوارق بين الطبقات، وأسس لتموز/يوليو شرعية حقيقية في المجتمع المصري. ولا شك في أن هذه القرارات كان لها مردودها العربي الواضح، إذ عمد بعض النظم العربية إلى محاكاتها، وبينما استاء البعض الآخر من هذه القرارات ودلالاتها السلبية بالنسبة إلى مصالحه ومستقبله، فإنه اضطر صاغراً إلى أن يتخذ من القرارات ما يحسّن به أحوال الطبقات الدنيا في المجتمع، عاملاً على تجنّب غضبتها التي قد تفضي إلى الإطاحة بتلك النظم التي ترفض الاستجابة لمتطلبات العدل الاجتماعي.

أما في الواقع العربي الراهن، فإن جهود التنمية تتعثر بفعل إملاءات قوى الهيمنة العالمية والقوى الاجتماعية المتحالفة معها والمستفيدة منها داخل الوطن، ويزداد التراكم المالي في العديد من الدول العربية دون مردود حقيقي، ويتكفل الفساد بالتهام الجانب الأكبر من ثمار التنمية، ويلقي بقطاعات واسعة من القوى العاملة في الوطن العربي إلى أتون البطالة دون رحمة بفعل سياسات الخصخصة التي أثبتت انكشافها من أعتى الدول

الرأسمالية دون أن يفكر أحد من المسؤولين العرب الذين وقعوا في شَرَك «التكيف الهيكلي» في القيام بمراجعة للذات، وهكذا يتفاقم الاستقطاب الاجتماعي، ويتهدّد الاستقرار السياسي في المجتمعات العربية.



كانت لثورة تموز/يوليو رؤيتها العروبية منذ البداية، وحمل كتيّب **فلسفة الثورة** أول مؤشرات هذه الرؤية بحديثه عن الدائرة العربية باعتبارها أولى دوائر السياسة الخارجية المصرية، وتأكيد أنه مصر لا يمكنها أن تقف بمعزل عن الصراع من أجل الاستقلال في الوطن العربي. ووضعت هذه الرؤية موضع التطبيق بداية بدعم كافة حركات التحرر في الوطن العربي بكل أشكال الدعم الممكن، ناهيك عن جاذبية النموذج الذي قدمته الثورة في تبنيها سياسة استقلالية لا تنبع إلا من المصالح المصرية والعربية، وقد وحدتهما الرؤية الاستراتيجية للثورة. ومن هنا كان منطقياً أن يحدث تقارب، فتلاق، بين ثورة تموز/يوليو والقوى العروبية المؤمنة بنهجها. وكانت أولى خطوات هذا التقارب بين مصر وسورية اللتين دعم كل منهما الآخر في مواجهة ما يتعرّض له من تهديدات ومؤامرات ومخاطر، ففجر الضباط القوميون في سورية خط أنابيب التابلاين الذي يزوّد بلدان أوروبا الغربية بالنفط، مقدمين بذلك إضافة هائلة إلى المجهود الحربي المصري إبان العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، وأرسل عبد الناصر قوات مسلحة إلى سورية لتشارك في ردع التهديدات التركية لها في عام ١٩٥٧، وهكذا كانت الوحدة بين البلدين ثمرة طبيعية لهذه التطورات.

أعلن عن قيام الوحدة المصرية - السورية في شباط/فبراير ١٩٥٨ لتكون بذلك خطوة استراتيجية كبرى في تغيير واقع التجزئة العربية. وإذا كانت تجربة الوحدة لم تدم لأكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة، لتأمر خارجي وأخطاء داخلية، فإن آثارها ظلت باقية، تشير إلى أن الوحدة ليست مجرد حلم يستحيل تحقيقه، وإنما هي جوهر مشروع النهضة العربية، إذا أحسن التخطيط له واختيار صيغته المثلى. وهكذا ظل تحقيق الوحدة بنداً دائماً على جدول الأعمال العربي، لكن محاولاتها لم تصب قدراً يذكر من النجاح، خاصة بعد ظروف الهزيمة في عام ١٩٦٧ ورحيل قائد الثورة في عام ١٩٧٠. ومع تفاقم التردّي العربي، بدأ المشروع الوحدوي يدخل في متاهات الصيغ الفضفاضة، كما في بعض التجارب الثنائية وخبرة التجمّعات الفرعية، إلى أن تمكّن اليمن من إعادة تحقيق وحدته في عام ١٩٩٠، والقضاء على محاولة الانفصال في عام ١٩٩٤. غير أن تجربة الوحدة اليمنية بدأت تتعرّض لخطر ثلاثي الأبعاد يتمثل في نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، وحركة الحوثيين، والأهم من ذلك ما يسمّى بالحراك الجنوبي الذي بدأ كحركة مطلّبية، ثم انتهى به الأمر إلى رفع شعارات انفصالية.

ولا يقف الخطر عند حدود اليمن وحده، وإنما امتد إلى العديد من الأقطار يهدّد تماسكها الداخلي وسلامتها الإقليمية، وأصبح لدينا دولة عربية في الصومال ممزّقة منذ عقدين دون أن يحرك العرب ساكناً، ودولة أخرى في السودان معرّضة لانفصال جنوبها من خلال آليات قانونية محدّدة هي الاستفتاء الشعبي على صعد تقرير المصير في الجنوب، كما نصّت على ذلك الاتفاقية التي وضعت نهاية للحرب الأهلية في عام ٢٠٠٥، وثالثة في العراق تعاني تمرّقا حقيقياً منذ وقعت ضحية للغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، ورابعة في لبنان عاشت أزمة سياسية ممتدة بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥. ناهيك، بعد هذا كله، عن الحالة الفلسطينية التي وقع فيها الانقسام قبل أن تقوم الدولة، وعن عوامل شتى مضادة للتماسك الداخلي في معظم الأقطار العربية. ويعني هذا أن المشروع الوحدوي قد انتقل من مرحلة تموز/يوليو، حيث كان النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، إلى المرحلة الراهنة، حيث ينبغي أن يكون النضال من أجل الحفاظ على وحدة الدولة القطرية، فما أبعد الليلة عن البارحة!

هذا، ولقد استعاضت ثورة تموز/يوليو عن إنجازها المحدود في مجال تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، بقدرتها على تحقيق تضامن عربي في أوقات التهديدات الخارجية.

كان من الطبيعي أن يكون لمشروع التغيير الثوري الذي حملت الثورة راياته، خصومه من النظم العربية. وهكذا نشأت خلافات وصراعات بين الثورة وخصومها. ومع ذلك فإن ظاهرة الصراعات العربية - العربية لم تبدأ مع الثورة، وإنما بدأت مع نشأة النظام العربي الرسمي في عام ١٩٤٥، وكان موضوعها الصراع حول النفوذ والتأثير. أما الثورة، فقد كان لصراعاتها العربية جوهر التغيير إلى الأفضل، ولذلك فإنه عندما كانت الحاجة تشتد إلى تحقيق تضامن عربي ضد خطر خارجي داهم كانت الثورة تبادر بالدعوة إلى هذا التضامن، وتصيب من النجاح في دعوتها هذه ما يمكن النظام العربي من مواجهة الخطر. وتقدم خبرة النصف الأول من ستينيات القرن الماضي دروساً كاشفة في هذا الصدد، فعندما بدا الخطر الإسرائيلي وشيكاً على مياه نهر الأردن لم يتردّد عبد الناصر، على الرغم من خلافاته - بل وصراعاته - الحادة مع العديد من النظم العربية، في أن يدعو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ إلى قمة عربية عاجلة تزيح التناقضات العربية إلى الخلف، لكي تصبح مواجهة الخطر الإسرائيلي ممكنة، وتضع من الخطط ما يضمن سلامة هذه المواجهة. وقد كان، واستجاب كافة القادة العرب دون استثناء للدعوة، إن لم يكن من باب الإيمان بضرورتها وجدواها، فبسبب العجز عن تحمّل تداعيات التخلف عن تلبية دعوة كهذه أمام شعوبهم في مناخ قومي عارم. وعقدت القمة بالفعل في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ بعد أيام قليلة من دعوة عبد الناصر، وتلتها قمة ثانية في مدينة الإسكندرية في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، ووضعت الخطط لإنشاء قيادة عسكرية عربية مشتركة تم تمويل ميزانيتها بالكامل،

وكذلك ووفق على مشروعات عربية بديلة للمشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، مع توفير التمويل اللازم لها، وعلى إنشاء جيش لتحرير فلسطين، وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمّلت طويلاً مسؤولية النضال من أجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني. فأين نحن الآن من مؤتمرات اللقمة يتدنى فيها تمثيل القادة، وتكتفي بالقول دون الفعل، ويصعب عليها اتخاذ قرارات في بعض القضايا البالغة الأهمية، وتتسبّب أكثر مما ينبغي للضغوط الخارجية، وتعجز كثيراً عن تنفيذ قراراتها، وتعجز كذلك عن الانعقاد في دورات استثنائية لمواجهة مخاطر هائلة على الأمن العربي؟



أدركت ثورة تموز/يوليو منذ البداية أهمية العمق الأفريقي للنظام العربي، فكانت الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية المصرية في فلسفة الثورة هي الدائرة الأفريقية. ولم تكن هذه الدائرة دائرة ورقية مرسومة على صفحات ذلك الكتيب المحوري، وإنما حولها عبد الناصر إلى واقع ملموس كان له مردوده الهائل في أفريقيا، فقدم دعماً غير محدود إلى كافة حركات التحرير فيها، ومساعدات سخية إلى الدول الأفريقية بعد استقلالها، ناهيك عن الدعم السياسي في مواجهة المخططات الخارجية للنيل من هذا الاستقلال. ولذا تمتعت مصر ومعها العرب بمكانة رفيعة في القارة الشقيقة. فأين نحن الآن من وضع تعجز فيه الدبلوماسية المصرية عن أن تؤمّن حقوقاً مشروعة لها في مياه النيل، شريان الحياة الأساسي في مصر، إزاء اعتراض دول المنبع السبع على المطالب المصرية؟ لقد اتهم عبد الناصر كثيراً بالتمدّد دون مبرّر خارج حدوده، وبأن هذا التمدّد لم يجلب لمصر إلا الكوارث، فإلى أين وصلت سياسات الانكماش و«مصر أولاً» بالمصالح الحيوية المصرية؟



على صعيد «الدائرة الإسلامية»، التي مثّلت ثالث دوائر السياسة الخارجية المصرية في فلسفة الثورة، رفض عبد الناصر أن تصطف حركته في هذا الصدد مع «النظم الحاكمة» في البلدان الإسلامية، فالعديد من هذه النظم كان موالياً للغرب، وأداة من أدوات مخططاته الاستراتيجية، ولذلك انحاز إلى قبرص «المسيحية» في مواجهة تركيا «الإسلامية» التي كانت في ذلك الوقت حجر أساس في استراتيجية حلف الأطلسي في المنطقة، ولم يجد غضاضة في أن تكون له شراكة عميقة مع الهند على الرغم من الصراع بينها وبين باكستان «الإسلامية»، ووقف بالمرصاد لنظام الشاه في إيران لتبعيته للغرب، وأيد قوى الثورة التي سعت إلى القضاء عليه، ولكنه أقام علاقة وثيقة مع إندونيسيا سوكارنو التي كانت حليفاً حقيقياً في المعركة من أجل التصديّ لمحاولات الغرب اختراق بلدان العالم

الثالث. من هنا أيضاً ركّز عبد الناصر في سياسته تجاه العالم الإسلامي على الشعوب، ففتح أبواب الأزهر على مصراعيها بعد أن طوّر جامعته لتستقبل عشرات الآلاف من الطلبة من شتى بلدان العالم الإسلامي، وتوفر لهم الدراسة والإقامة بالمجان، وأرسل المبعوثين من رجال الدين إلى تلك البلدان يعلّمون أبناءها صحيح الدين، ويقدمون الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين.



في الساحة العالمية تحرّك عبد الناصر في مناخ الاستقطاب الثنائي ببراعة، واستطاع أن يستفيد منه في معارك حاسمة من أجل تعزيز الاستقلال وتحقيق التنمية المستقلة، كما في معركتيّ كسر احتكار السلاح، وبناء السدّ العالي في خمسينيات القرن الماضي. لكنه لم يكتف بما سبق، وإنما سعى بنجاح لافت إلى بلورة نهج جديد في السياسة الدولية يقوم على إمكان تبني بلدان العالم الثالث خطأً استقلالياً عن المعسكرين الأمريكي والسوفييتي، فأسس اعتباراً من عام ١٩٥٦ مع الزعيم الهندي جواهر لال نهرو، والزعيم اليوغوسلافي جوزيف بروز تيتو، حركة عدم الانحياز التي مثّلت قوة فاعلة حقيقية في السياسة الدولية في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، ومعظم سنوات عقد الستينيات حتى وقوع هزيمة عام ١٩٦٧. فأين نحن الآن من وضع سلّم فيه الجميع تقريباً أوراقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يأتّم بأمرها، أو على الأقل يخشى غضبتها، بغضّ النظر عما إذا كان هذا النهج يتعارض مع المصالح الوطنية والقومية.



تبقى القضية التي تمثّل مطعناً دائماً لثورة تموز/يوليو وزعيمها، وهي قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويطيّب لخصوم الثورة كثيراً أن يرجعوا إخفاقاتها إلى غياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان في خبرة تموز/يوليو. وبداية، فإن عبد الناصر لم يدّع يوماً أن نظامه ديمقراطي ليبرالي، كما أن قدراً متيقّناً من انتهاك حقوق الإنسان قد وقع في عهده، يستوي في ذلك إن كان يعلم به أو لا يعلم، إذ إن محاكمة الثورة هنا سياسية، وليست أخلاقية، لكن اللافت أنه بعد أربعين سنة من انتهاء حكم ثورة تموز/يوليو لم يحدث تقدم نوعي باتجاه الديمقراطية في مصر أو غيرها من الأقطار العربية، أي أن الجماهير العربية قد فقدت العدل الاجتماعي وكرامة الاستقلال وحلم الوحدة والتنمية المستقلة بلا مقابل ديمقراطي حقيقي. كذلك فإن انتهاكات حقوق الإنسان قد تفاقمت على نحو مخيف بعد أربعين سنة من غياب الثورة عن المسرح السياسي العربي الرسمي. ويعني ذلك أن العيب ليس في ثورة تموز/يوليو وحدها؛ بل إن النهج الذي سارت عليه الثورة كان من شأنه، إن تواصل، أن يفضي إلى

نظام ديمقراطي حقيقي، ذلك أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للثورة قد نجحت في تحقيق «توازن اجتماعي» جديد بين الطبقات يمثل حيز الأساس في أي بناء ديمقراطي. والواقع أن إمعان النظر في التجارب الديمقراطية الناجحة في أوروبا وغيرها يشير إلى أن هذه التجارب لم تكتمل إلا بالتوصل إلى هذا التوازن الاجتماعي الذي يمنع طبقة من أن تهيمن على غيرها من الطبقات، بحيث يصبح أي إطار ديمقراطي شكلاً دون مضمون. ولعل هذا هو السبب في أن الإطار «الليبرالي» الذي عرفته مصر قبل الثورة لم يمكن قوى التغيير من أن تحدث أية نقلة نوعية في الحياة المصرية، بل لقد كان هذا الإطار «الليبرالي» نفسه موضعاً سهلاً للعبث من قبل الاحتلال والقصر الملكي والقوى الاجتماعية المتحالفة معهما.



في أعقاب رحيل جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠، تعرّضت ثورة تموز/يوليو لوابل من حملات الهجوم والتشويه، لم يسلم عبد الناصر منها بطبيعة الحال، بل لعل النيل منه كان هو الهدف الأصلي لتلك الحملات بقدر ما كان يمثل رمزاً غير مسبوق لكرامة أمة وسعيها إلى النهوض من جديد، وغُيّبت الحقائق المتعلقة بالثورة عن جيل الشباب آنذاك على أمل أن تمحى من الذاكرة الوطنية. لكن مبلغ التردّي الذي آلت إليه الأوضاع في الوطن العربي دفع بالأجيال الجديدة إلى أن تنقّب في حقبة الثورة بحثاً عن كرامة أهدرت بعدها، وعدل اجتماعي تبدّد في أعقابها، وحلم بالتضامن والوحدة ضيّعته سياسات أنانية ضيّقة. ومن هنا، يبرز الأمل في أن يعود «بدر يوليو» ليضيء من جديد سماء الوطن العربي الحالكة الظلمة، والعزم على ترجمة هذا الأمل إلى فعل قادر على أن يغيّر من جديد وجه الحياة على الأرض العربية □